

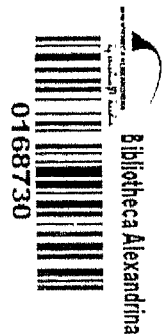
لطفي عبد الوهاب بجي

دكتوراه الفلسفة في التاريخ من جامعة لندن  
مدرس الحضارة اليونانية الرومانية  
بجامعة الاسكندرية

# مَقْدِمَةٌ فِي نِظْمِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْيُونَانِ وَالرُّومَانِ

دراسة في حضارة البحر الابيض

مطبعة دار نشر النهضة  
بالاسكندرية





لطف عبد الوهاب مجبى

دكتوراه الفلسفة في التاريخ من جامعة لندن  
مدرس الحضارة اليونانية الرومانية  
بجامعة الاسكندرية

# مُقَدِّمَةٌ فِي نَظْمِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْيُونَانِ وَالرُّومَانِ

دراسة في حضارة البحر الابيض

مطبعة دار نشر الثقافة  
بالاسكندرية

اهدائات ٢٠٠٠  
ا.د. رشيد سالم الناضوري  
أستاذ التاريخ القديم  
جامعة الإسكندرية

الثانية ١٩٥٨  
ق محفوظه المؤلف

## خطة البحث

— تقويم :

— هدف البحث

— منتج البحث

١ — مروض البحر الأبيض كومه مفهارة

— مقومات هذه الوحدة الحضارية

— بعض مظاهرها

٢ — التطور المظاني للمنظم اليونانية لرومانية

— انتشار المدن اليونانية في حوض البحر الأبيض

— انتشار النظم الرومانية في نفس الإقليم

٣ — التطور الزمني للمنظم اليونانية الرومانية

— توقف اليونان عند نظام المدينة

— التطور الى الإمبراطورية عند الرومان

٤ — التطور الاجتماعى للمنظم اليونانية الرومانية

— التوقف عند النظام الطبقي عند الرومان

— التطور الى النظام الشعبي عند اليونان

— مجمل

## — تقریم: —

— هدف البحث —

— منهج البحث —

هذه دراسة نقدية لنظم الحكم التي عرفتها منطقتان من مناطق البحر الأبيض في فترة متصلة من فترات التاريخ ، وهي دراسة أحاول بها تدعيم اتجاهه أو من بصحته ، وهو النظر إلى حوض هذا البحر كوحدة حضارية . سواء في تاريخه أو ثقافته أو التطورات الاجتماعية التي تعرض لها أو النظم السياسية التي سادت منطقة أو أكثر من مناطقه في وقت أو في آخر ، بل النظر إلى ما قد نلاحظه من اختلاف في هذه الجوانب الحضارية ، سواء كان اختلافاً من عصر إلى عصر ، أو من مكان إلى مكان على أنه من قبيل التباين الذي يصاحب كل تطور عادي أو من قبيل التكامل الذي يربط بين الأجزاء المختلفة من الصورة الواحدة .

وفي محاولتي لربط النظم اليونانية الرومانية بحضارة البحر الأبيض كوحدة سأنظر إلى الموضوع من وجهات نظر ثلاثة : ففي المقام الأول سأحاول أن أظهر أن هذه النظم لم تقتصر على السكان الذي قامت فيه . وإنما تمدته لتنتشر في أرجاء البحر الأبيض ، وأن هذا الانتشار اقتصر في أغلب الأحوال إن لم يكن في كلها على حوض هذا البحر ، فكان بذلك أحد العوامل الأساسية التي أسهمت في التقريب بين العادات السياسية التي عرفتها الشعوب القاطنة على شواطئها . ثم سأعالج بعد ذلك كلا من هذين النظامين على أنه مكمل للآخر من ناحية التطور الزمني مبيّناً أن هذا التطور ليس إلا مرحلة من مراحل التطور الطبيعي في نظم الحكم التي عرفها سكان إقليم البحر الأبيض ، وفي النهاية سأنظر إلى الموضوع من وجهة النظر الاجتماعية التي تتصل بالطبقات التي اشتركت في الحكم لأثبت مرة أخرى أن ما حدث في إحدى المنطقتين لم يكن إلا مرحلة مكملة لما حدث في الأخرى ، وأن ما حدث في الاثنين يمثل أساساً حلقة من حلقات التطور الحضاري في حوض هذا البحر .

## ١ - هوضم البحر الأبيض كوهرة حضارية :

— مقومات الوحدة الحضارية

— بعض مظاهرها

نحن فى الواقع إذا نظرنا إلى حوض البحر الأبيض ، وجدنا فيه كل المقومات الجغرافية التى تساعد على هذه الوحدة الحضارية ، فالمناخ المعتدل الذى يسود هذا الحوض أدى باعتماده إلى سبق سكانه فى مجال الحضارة ، وهكذا ظهرت الحضارات المبكرة فى أرجائه المختلفة ، فكان من بينها فى العصر القديم ، وهو العصر الذى يعنىنا فى هذه الدراسة ، الحضارات المصرية والفينيقية واليونانية والرومانية . كما أدى تعرض مناطقة لنفس العوامل المناخية إلى التقرب بين سكانها فى أزرجتهم وفى طرق تفكيرهم ، بل تمدى ذلك ليقرب بينهم فى كثير من عاداتهم الاجتماعية التى تسيطر على حياتهم اليومية . كذلك كان للتكوين الجيولوجى الذى صاحب حركة الهبوط والارتفاع التى نتج عنها تكوين هذا الحوض بالشكل الذى نعرفه الآن ، بالإضافة إلى عامل المناخ المشابه ، أثره على نوع النباتات والحاصلات الزراعية التى يعتمد عليها سكانه فى قضاء جانب هام من حاجات معيشتهم . وقد كان ذلك بدوره أحد الأسس التى قامت عليها اتجاهات اقتصادية متشابهة فى هذا الإقليم . كذلك كان البحر نفسه عنصرا فرض وجوده على سكان هذا الحوض على اختلاف مناطقهم . وظهر أثره بوضوح فى جوانب حياتهم . سواء كانوا صيادين أو تجارا أو قراصنة أو محاربين (١) .

على أن الآثار الحضارية المتشابهة للعوامل الجغرافية المتشابهة لم تكن المظاهر الوحيدة التى قامت عليه الوحدة الحضارية فى هذا الإقليم ، وإنما كان هناك مظهر آخر هو تداخل هذه الحضارات بشكل كبير بل واتجاهانى كثير من الأحيان . وقد كان هذا المظهر الأخير نتيجة لظرفين طبيعيين أديا إلى سهولة المواصلات

بين الشواطئ المختلفة للبحر الأبيض وبالتالي إلى سهولة الاحتكاك بين سكان هذه الشواطئ .

أما الطرف الاول فيتصل بتضاريس حرض البحر الايض ، في هذا المجال نجد أن هذا الحوض يحيط به نطاق متصل من الموانع الطبيعية . سواء في ذلك السلاسل الجبلية المرتفعة التي لا يصلها بما يقع غيرها سوى بعض ممرات ضيقة معدودة ، أو الصحارى الجرداء المقفرة التي لا تقل في مناعتها عن هذه الجبال ، إذا نظرنا إليها في ضوء ظروف العصر القديم الذي لم يعرف إلا طرقا بدائية المعاملات بالقياس إلى ما نعرفه في العصر الحاضر . ولذا نذ الطرف الغربي من الشاطئ الأوربي كمنطقة ابتداء لتتبع هذا السياج الطبيعي في اتصاله ومناعته . لأنه يبدأ بجبال البرانس في شمال شبه جزيرة ايبريا ، ثم يمتد في شكل جبال الألب في جنوب غلة وفي شمال شبه الجزيرة الايطالية ، ثم يستمر في سلسلة جبال السكربات في شمال شبه جزيرة البانان ، وبعد ذلك في مرتفعات شبه جزيرة القرم ثم تسير المرتفعات محاذية لساحل آسيا الصغرى على شكل جبال بنتمس في الشمال وجبال طرروس في الجنوب لتتصل عند الشاطئ الشرقي للبحر الايض بالصحراء السورية ثم تدور مع هذا الشاطئ غربا في امتداد صحراوي آخر يبدأ بصحراء سيناء ثم يستمر في الصحراء الكبرى إلى غرب بحرى النيل وهذه تتصل بدورها في الجزء الغربي من الساحل الافريقي بجبال أطلس التي تنهى هي والصحراء الكبرى عند ساحل المحيط الاطلسي . هذا النطاق الطبيعي المنيع يفصل بين شاطئ كل قارة من القارات الثلاثة التي تحيط بالبحر الأبيض وبين مناطقها الداخلية التي تقع عبر هذا النطاق ، وبالتالي فقد كان التوجيه الجغرافي لسكان هذه الشواطئ ليس إلى داخل القارات التي توجد بها وإنما إلى خارجها — إلى البحر الذي تحده من جهاته الأربعة .

وقد كان البحر نفسه هو الظروف الطبيعي الثاني الذي أتم حلقة الاتصال بين سكان شواطئه في القارات الثلاثة . وقد ساعد على ذلك عدة ميزات انصفت بها



البحر الأبيض : فهو من جهة البحر مقفل يكاد أن يكون بحيرة لولا المضيق الذي يفصل بين شبه جزيرة أيبيريا والساحل الإفريقي في المغرب ، وقد كان ذلك سببا في هدوئه الى حد كبير إذ استثنينا بعض المواسف المحلية البسيطة التي يتعرض لها في بعض مواسم السنة ، وكان هذا الهدوء بدوره عاملا كبيرا في تشجيع السكان على ركوب البحر في عصر مبكر . كذلك شجع الملاحة في هذا البحر تقارب سواحله في أكثر من موضع وكثرة الجزر التي تنتشر في أرجائه وبخاصة في القسم الشرقي منه ، فنحن نجد الساحل الأيبيري يكاد يلاصق الساحل الإفريقي لولا مضيق جبل طارق ، كما يكاد الطرف الجنوبي لشبه جزيرة إيطاليا ياتي بالشاطئ الإفريقي عبر جزيرة صقلية ، بينما تقترب الشواطئ الإيطالية في غربى البحر الادرياتي من الشواطئ البلقانية في شرقيه ، كذلك نجد أرخبيل بحر إيجه يجزره الكثيرة المتقاربة بين الساحل الشرقى لشبه جزيرة البلقان والساحل الغربى لشبه جزيرة آسيا الصغرى كما أن الجزر الكبرى مثل سردينيا وقورصقة ومالطة وصقلية وكريت وقبرص تكون دون شك نقاط ارتكاز ملاحية بين شواطئ القارات الثلاثة التي تحيط بهذا البحر . وأخيرا فإن البحر الأبيض غنى بانحناءاته وآماريجه التي تمثل أماكن لحماية السفن وموانئ طبيعية من الطراز الأول وبخاصة في البحر الادرياتي الذي تحميه السواحل المنقاربة في غربيه وشماليه وشرقيه وبحر إيجه الذي تحده اليابسة من ثلاث جهات ، ثم عشرات التعاريفج والرؤوس والألسنة والمضايق التي تنتشر على سواحل هذه البحار .

واذن فقد تهيأت الوسائل لسكان شواطئ البحر الأبيض لأن يتصلوا ببعضهم ، ولحضراتهم بأن تتداخل وتمتزج ، وقد ظهر ذلك في عسدة جوانب ساجنيزى . بذكر بعض أمثلة تعطى فكرة سريعة عنها . ففي الجانب الثقافى مثلاً ، الذى تزاوجت فيه التيارات عابرة البحر في كل اتجاه بين مصر وكرينتر وبلاد اليونان وقرطاجنة وروما ، سائير إلى الثقافة اليونانية التي لم تقتصر على البلاد

اليونانية الأصلية في الجزء الجنوبي من شبه جزيرة البلقان وأنا اتخذت مواطن لها في أكثر من مكان على الشواطئ الآسيوية والافريقية ؛ فعلى شواطئ آسيا الصغرى ظهر هوميروس الذي تنسب إليه الاياذة والأوديسة ، أعظم ما وصل اليانان أدب اليونان . وفي ربوع الاسكندرية قامت في العصر القديم المكتبة التي حوت مجلداتها خير ما وصل اليه المكر اليوناني ، والجامعة التي أطلعت على العالم قبسا من هذا الفكر ردحا طويلا من الزمن<sup>(٧)</sup> . وفي جانب الفن أخذ اليونان عن المصريين أولى مبادئ النحت فكانت تماثيلهم في العصر المبكر تمثل الاتجاه المصري في الصلابة كما أخذ حكماءهم في عصر الطفلة عن معابد مصر عمارة الابهاء والأعمدة . ثم أعادوا كلا الفنين الى مصر والى ربوع العالم المتأخرق بعد أن طرروهما على النمط اليوناني على يد أمثال فيدياس وبراكستليس وكوسودوتوس . وفي جانب السياسة كان حوض البحر الأبيض ، أوجزه منه ، هو المجال الأول للإمبراطريات التي قلبت على شواطئه . وهكذا اتجه المصريون في تسكين امبراطوريتهم ، في عهد فراغة الدولة الحديثة ، الى سوريا وفلسطين والشواطئ الجنوبية لآسيا الصغرى ، ومدتحتمس الثالث نفوذه الى ربوع بحر ايجة وأقام أحد قواده حاكما على جزر هذا البحر ، كذلك اتجه اليونان في نشاطهم الاستعماري . في الوقت الذي تمت فيه الهجرات اليونانية . الى شواطئ البحر الأبيض سواء في شرقية أوغربية ، فكانت لهم مستعمرات على الساحل الغربي لآسيا الصغرى وفي جنوب ايطاليا وعلى سواحل أسبانيا وفي أماكن متناثرة على الساحل الافريقي كما كان حوض البحر الابيض هو المجال الذي تركزت فيه الامبراطورية الرومانية والذي لم يخرج عنه الى ما وراءه إلا في استثناءات معدودة ولظروف تكاد تكون دفاعية محضة .

وإذا كانت حضارات البحر الابيض قد تداخلت أو امتزجت في جوانبها

الثقافية أو الفنية أو السياسية أو غيرها ، فإنها لم تكن أقل تداخلا أو امتزاجا في جانب نظم الحكم ، وسأقصر الكلام هنا ، لأني بفرض هذه الدراسة ، على نظم الحكم التي عرفتها حضارتان من حضارات هذا البحر ، هما حضارتا اليونان والرومان . وقيمة هذه النظم هي أنها تربط ، ربما بشكل أو ثقل من غيرها ، بين نظم الحكم التي ظهرت على شواطئ البحر الأبيض مدعمة بذلك الوحدة الحضارية لحوض هذا البحر .

## ٢ - التطور المكاني للنظم البيروناية الرومانية

— انتشار المدن اليونانية في حوض البحر الأبيض

— انتشار النظم الرومانية في نفس الاقليم

وسأتكلم في هذا القسم من البحث على الانتشار المكاني لهذه النظم ، ونحن نجد مثلا واضحا في امتداد نظام الدولة polis أو المدينة المستقلة التي تمثل كيانا سياسيا قائما بذاته ، في كل الأماكن التي استقر فيها اليونان على شواطئ البحر الأبيض في فترة أو أخرى من فترات هجراتهم المنتظمة أو المتقطعة . فقد قامت هذه الولايات على الشريط الساحلي الغربي لآسيا الصغرى في عدد كبير من المدن من بينها ميليتوس وإفسوس وكولوفون وفوكايا وكلازوميني وغيرها ، كما انتشر هذا النوع من نظم الحكم في المدن التي أسسها المهاجرون اليونان في القسم الغربي من البحر الأبيض ، مثل كولومبيا التي أقامها بعض المغامرين من كولسيس وإرتريا وكابري وجرايا في أواسط القرن الثامن قبل الميلاد ، ومثل نيابوليس ، أو المدينة الجديدة ( وهي نابولي الحديثة ) ، ومثل دكايارخيا ( بنابولي الحديثة ) . ومثل عدد كبير من المدن اليونانية في الطرف الجنوبي لشبه جزيرة إيطاليا . وقد كانت هذه المدن وبخاصة الواقعة على الساحل

الغربي لإيطاليا مصدر سيل من الأفكار والنظم التي انتقلت مع السلع التجارية اليونانية إلى مدينة روما الناشئة في ذلك الوقت . ولم يقتصر انتشار هذا النوع من المدن التي تمثل النظام اليوناني على إيطاليا بل تعداها إلى جنوب غالة ( فرنسا ) فأسس المهاجرون اليونان من فوكايا على طول الساحل مدن ماسيليا Massilia ( مرسيليا الحديثة ) كما أسسوا على طول الساحل نحو الشرق مدن أنتيبوليس Antipolis ( أنتيب الحديثة ) ونيكيا Nicaea ( نيس الحالية ) ومونويكوس Monoikos ( موناكو الحالية ) ، وفي أقصى الغرب أسسوا على سواحل اسبانيا مدن Rhodae ( روساس ) وإيبورون Emporeon ( امبورياس ) وغيرها (٧)

أما الساحل الإفريقي ، ولتكن أمثلتنا هنا من مصر ، فقد وقف النظام المكي المطلق الذي عرفته مصر في سبيل انتشار نظام المدينة اليونانية ، ولكن رغم ذلك فقد ظهرت ، حتى في ظل هذا النظام ، بعض المدن التي احتفظت بقدر المستطاع بمظاهر النظام اليوناني مثل نتراتيس Nauerates ( نتراتس الحالية ) والاسكندرية وباريتونيوم Paraetionium ( مرسى مطروح ) - فكانت لها ، رغم امتداد سلطة الحكومة المركزية في مصر إلى كل ركن من أركان القطر ، مجالها الشعبية ، والنظام القبلي الذي يتصل به ويتوقف عليه حق المواطنة ، والأرض المحيطة بالمدينة والتابعة لها من الناحية الإدارية ، تماما كما كان الحال في نظام المدينة في بلاد اليونان في أوج نضوجه . بل لقد وصل من تشبه هذه المدن بمظهر النظام السيامي اليوناني ، أن يقدم مواطنوا إحداهما ، وهي الاسكندرية ، في وقت كانت مدمر قد دخلت فيه في نطاق الإمبراطورية الرومانية لتصبح إحدى ولاياتها وبالتالي أصبح أي استقلال ذاتي لهذه المدن في حكم المستقبل - أقول قدم مواطنو الإسكندرية ، رغم كل هذا ، في أواسط القرن الأول الميلادي

التمسك إلى الإمبراطور كلوديوس يطالبون فيه إليه أن يعيد إليهم مجلس الشيوخ  
الذي حل أو ألغى في أواخر الحكم البطلمي أو أوائل الحكم الروماني .<sup>(٩)</sup>

واسكن نظم الحكم اليونانية لم تكن الرابطة الوحيدة بين شواطئ القارات  
الثلاثة التي تطل على البحر الأبيض ، فقد أسهمت النظم الرومانية بشكل وافر  
في هذا الاتجاه . ظهر هذا مرة في النظام المرن الذي قامت عليه حقوق المواطنة  
في الإمبراطورية الرومانية التي كان حوض هذا البحر مسرحها الأساسي . فقد  
كان هذا النظام من المرونة بحيث استطاع أن يمتد على أغلب شعوب الإمبراطورية  
الرومانية لينتفع به أبناء هذه الشعوب في حدود وعلى درجات متفاوتة ، وكان  
هذا دون شك عامل تقريب أو ربط بينهم . كذلك كان قانون الولايات *Lex*  
*Provinciae* ، الذي ضم تجارب الرومان في ميدان إدارة الولايات ، ظهراً آخر من  
مظاهر الوحدة التي كان نظام الحكم الروماني دعامة لها . كما كانت عبادة الإمبراطور  
التي بدأت في عهد أغسطس وهي العبادة الرسمية التي اعتمدت عليها الحكومة  
الإمبراطورية المركزية في روما كرابطة بينها وبين المناطق المختلفة التي تدور في  
فلكها لتضمن ولاءها السياسي لها - كانت هذه العبادة السياسية ، إذا جاز لي  
هذا التعبير ، إحدى الروابط التي دعت جانباً من جوانب الوحدة الحضارية في  
حوض البحر الأبيض<sup>(١٠)</sup> : وأخيراً وليس آخراً ، فإن نظام البلديات  
*Municipia* الذي فسّل في شكل متناسق الحدود والحقوق بين الإدارة  
المركزية والإدارات المحلية ، والذي انتشر في ظل الحكم الروماني داخل إيطاليا  
وفي باقي مناطق البحر الأبيض - هذا النظام وحد بين إدارة هذه المناطق ردحا  
غير قصير من الزمن .

### ٣ — التطور الزمني للنظام اليونانية الرومانية

— توقف اليونان عند نظام المدينة  
— التطور الى النظام الايمپراطورى عندالرومان

على أن نظام الحكم عند اليونان والرومان لم يقتصر على كونها مجرد رابطة مكانية بين المناطق التي انتشرت فيها في حوض البحر الأبيض في وقت أو في آخر، ولاكنها تمثل من ناحية التطور الزمني خطا بيانيا متصلا في حضارة هذا الإقليم، وفي هذا المجال نجد نظام الحكم اليونانية ابتدأت على النمط الشائع على شواطئ البحر الأبيض في فترة ظهورها، وهو النظام الملكي الفردى المطلق الذي يقوم على قاعدة الحق الالهي في مختلف صورته ودرجاته. ولكن النظام السياسي اليوناني لم يقف عند هذا الحد، على نحو ما حدث في الملكيات المتاخمة للبحر الأبيض في الشرق، وإنما بدأ هذا النظام يفقد توازنه أما الضربات المتلاحقة التي وجهتها إليه الطبقات الأرستقراطية في المدن اليونانية الناشئة. ولعل هوميروس خير من أبرز هذه الفترة في تاريخ اليونان بشكل فيه الكثير من الحياة والنبض حين صور لنا في الأوديسة منظره المعروف حيث يتزاحم النبلاء في بيت أوديسيوس، بعد أن طالت غيبته، يحاولون أن يسلموه عرشه، و يناقشون أحقية بيته بالملك، وحين يصور لنا تلماخوس، ابن الملك الغائب والوارث الشرعي للعرش، وقد بدأ يفقد ثقته في أحقيته بهذا العرش، فيذكر أن شخصا ما لا بد أن يتولى الملك حتى ولو لم ينحدر من بيت مالك، ففي إثراكا التي يحوطها البحر من جميع جوانبها، زعماء آخيون آخرون سواء من المستنين أو من صغار السن، ولا بد أن يجلس أحدهم على العرش بعد أن مات أوديسيوس الطيب .. (١١) وهكذا بدأت سلسلة التطور الجمهوري في بلاد اليونان بعد أن ألغيت الملكية وأصبح منصب الملك مجرد وظيفة مؤقتة شأنها شأن غيرها من وظائف الدولة و بعد أن تجردت من كل السلطات التي كانت تنبمها وتعلق به.

على أن هذا التطور إذا كان قد مر بعدة مراحل منذ أن انتزع الارستقراطيون حقوق الملك عرف فيها الحكم الأيجركى وحكم الطغاة والحكم الديموقراطى فى النهاية ، إلا أنه لم يفقد صفته الجمهورية فى شكها المثلثى الذى يتمثل فى الحكم المباشر عن طريق المجالس الشعبية . هذا النوع من الحكم عرف بنظام المدينة ، إذ أن المدينة الصغيرة بسكانها المحدودى العدد هى خير مكان يمكن أن يارس فيه هذا النوع المثلثى من الحكم . وقد ظل اليونان متوقفين عند هذا النظام السياسى حتى انهار من أساسه فى أواخر القرن الرابع أمام الدول الكبرى ذات الامكانيات الاقتصادية والعسكرية التى لا تستطيع هذه المدن أن تجارها أو تنف أمائها ، وحتى هذه الظروف الجديدة لم تدفع اليونان إلى تغيير نظامهم أو المعنى به فى سبيل التطور ، بل كان ما حدث بعد الانهيار ، هو نوع من الالتجاء إلى واحدة أو أخرى من هذه الدول الكبرى ، يحتفى فيها نظام المدينة بعد أن فقد مقوماته الجوهرية ليتشبث ببعض مظاهر خارجية من ماضيه القديم ، كما حدث فى حالة المدن اليونانية التى قامت فى مصر وفى غيرها من الدول المتساحمة للبحر الأبيض فى ظل الملكيات المتأخرقة أو الأباطورية الرومانية .

هذا الجرد على نظام المدينة كان سببه طبيعة بلاد اليونان ، فهى بلاد تخترقها الجبال فى معظمها طولاً وعرضاً بشكل يعزل أو يكاد يعزل كل قسم منها عن باقى الأقسام . فإذا خرجنا عن شبه جزيرة البلقان ، وجدنا البحر يقسم باقى بلاد اليونان إلى جزر صغيرة . هذه الأقسام الصغيرة سواء على اليابسة أو فى البحر أدت إلى قيام التجمعات الضيقة كأساس لآنى نظام اجتماعى أو اقتصادى أو سياسى ، وقد ساعدت هذه التجمعات الضيقة النطاق على نمو النظام المباشر فى الحكم ، يسمح بذلك العدد القليل من المواطنين وتشجع عليه فرص الاحتكاك المستمرة فى سوق المدينة الصغيرة ، الأمر الذى يقفز إلى موطن الأهمية الأولى بأية مشكلة تتعلق بالتنظيم الجماعى — وهو قوام أى نظام سياسى .

كانت هذه اذن هي نظرة اليونان الى نظام الحكم ، شعب يحكم نفسه بنفسه عن طريق مجالس يشترك فيها كل مواطن . وقد كان أثر هذه النظرة هي أن اليونان لم يستطيعوا أن يمثّلوا نظاماً يشمل أكثر من مدينة واحدة تسيطر عايه حكومة مركزية تتجمع في يدها كل خيوط السلطة وتسيطر من مقرها المركزي على كل المدن أو المنطقى التي تقع في دائرة نفوذها . وقد أدت هذه النظرة الى تشبث كل مدينة بكيانها المستقل بشكل أصبح من الممكن معه أن تتجاهل رابطة العنصرية أو اللامعة التي تجمع بين اليونان والتي كان من الممكن أن تكون أساساً لقومية يونانية عامة . وتاريخ اليونان حافل بالأمثلة التي تدعم هذه النظرة ، فالحروب الفارسية مثلاً ، بكل ما أطوت عليه من خطرها د كيان بلاد اليونان ، لم تحرك المدن اليونانية الى الاتحاد الكامل للوقوف في وجه الفرس ، بل اقتصر الذين اشتركوا في صد هذا الخطر على عدد قليل من المدن قامت من بينها أثينا بالععب الأكبر ، وحتى هؤلاء كان منهم ، مثل اسپرطة ، من أخذ يتردد مرة ويتنحل المعاذير مرة أخرى لكي يتنصل من واجبه . بل أكثر من هذا كان من المدن اليونانية من آثر الحياد في هذه الحروب كما كان من بينهم ، مثل طيبة ، من انضم صراحة الى جانب الفرس ضد اليونان<sup>(١٦)</sup> . كذلك يدعم هذه النظرة صراع المدن اليونانية فيما بينها على المكاسب الاقتصادية أو السياسية ، كما حدث بين أثينا وأيجينا قبل ٤٥٠ ، وبين أثينا واسپرطة في القرن الخامس وبين اسپرطة وطيبة في القرن الرابع ، وهو صراع امتد منذ العصر المبكر حتى انهـارت هذه المدن أمام القوة المقدونية من الناحية العسكرية في ٣٣٦ ق.م وتبع هذا انهيارها السياسى بعد أن اضطرت اضطراباً الى الانضمام الى الحلف الهليني الذى كونه فيليب في السنة التالية والى الاعتراف . بحجيرة ، بزعاة الرجل الذى كانت الى وقت قريب تنظر اليه على أنه من المتبررين . بل أكثر من هذا ، حتى في أثناء الصراع لآخر مع فيليب ، وقد كان بحق صراعاً في سبيل البقاء ، نجد المدن اليونانية سادرة في تشبثها بكيانها المستقل دون



أن تبنى بالى الخمار الجائم على حدودها من جانب مقدونيا الذى يهدد نظامها بالقضاء ، وفى هذا الصدد نجد الخطيب السياسى ديميتريوس سثنديس يُخرج ، فى ثلاث خطب عامة ، آخرها فى جمعته الخطابية والسياسية من وسائل الاقناع ليطالب الى الأثينيين أن يخفوا النجدة بنى جادتهم فى أرلثوس حين هدد فيليب هذه المدينة ، ولكن الأثينيين لا يستجيبون لهذا النداء ، بل تغلب عليهم النظرة الضيقة التى لا تتعدى أسوار مدينتهم ، تماما كما حدث من قبل عندما كان فيليب بسبيل مد نفوذه السياسى الى منطن بونانية أخرى فى أمفيبوليس وبلانايا وميثوني (١٢) .

كذلك ظهر أثر هذه النظرة فى تحديد الاتجاهات التى سيطرت على اليونان حين أرادوا ، لسبب أو لآخر أن يتوسعوا أو يتكاملوا . فحركات التوسع والتكامل التى عرفها لم تتخذ شكل الإمبراطوريات ذات الحكومة المركزية والجهاز الادارى الذى يفصل العلاقة بين الدولة الحاكمة والدول المحكومة وإنما ظهرت فى اشكال حافظت فى جوهرها على نظام المدينة بصفتها المثالية . وأول هذه الأشكال هو الهجرات التى استمرت بقسم كبير من اليونان على شواطئ البحر الأبيض سواء فى شرقية أو غربيه . وقد أشرت فى مكان سابق الى أن هؤلاء المهاجرين لم يكونوا امتدادات استعماريه بالمعنى الامبراطورى للمدن التى هاجروا منها حتمية كان هناك بين هذه المدن الجديدة والمدن التى جاوا منها نوع من الاتصال فى جوانب الإهجة أو الثقافة أو بعض العقائد الدينية ، ولكن رغم كل هذا فقد كانت المدن التى أسسها اليونان فى مهاجرهم قبل كل شىء وفوق كل شىء مدنامستقلة فى نظامها السياسى تسير على النمط الذى عرفوه فى بلادهم الأصلية ولكنها لا تتبعها سياسيا بأى حال على الأحوال .

كذلك ظهرت النزعة نحو التوسع فى صورة الأحلاف التى ظهرت فى بلاد اليونان بين حين وآخر مثل حلف ديلوس الذى تزعمته أثينا أو حلف

البلوبونيز الذى تزعمته أسبرطة . حقيقة أن هذه كانت تقع تحت سيطرة المدينة المتزعمة التى كانت تلجأ ، إلى جانب السياسة ، إلى كثير من العنف فى فرض سيطرتها ، بل أكثر من ذلك لقد استغلت بعض هذه المدن المتزعمة مركزها القوى لكى تنصرف حسب إرادتها فيما تقدمه المدن الأعضاء من تبرعات مالية كان من الواجب أن تنفق بمشيئة الأعضاء جميعا ولصالحهم المشترك ، كما لجأت إلى استخدام القوة فى محاربة رغبة أى عضو فى الانفصال من الحلف ، كما حدث فى حلف ديالوس . ولكن رغم كل ذلك فإن هذه الاحلاف لم تتحول إلى امبراطوريات بالمعنى الادارى المفهوم لنا ، وإنما ظلت ، رغم إساءة استعمال المدن المتزعمة لزعامتها ، مجرد أحلاف بالمعنى التقليدى ، ترتبط بها الأعضاء ببعض إرادتها ، وتقف فيها على قدم المساواة القانونية التامة مع شركائها فيها بما فهم الدول المتزعمة ، كما أن هذه الدول المتزعمة لم تسلم من العقاب على استغلالها لمركزها الادبى ، ولعل أبغ أمثلة على ذلك ما حدث لأثينا فى الحروب البلوبونيزية حين انفض عنها حلفاؤها لنباصررا أسبرطه عليها ، وما حدث لها مرة أخرى فى القرن التالى حين انقض عليها حلفاؤها أيضا ليهزموها فى الحرب التى عرفت بحرب الحلفاء فى ٣٥٥ ق م .

ومن الطرق الأخرى التى سلكها اليونان فى اتجاههم التوسعى ، ما قاموا به من المشاركة المحدودة فى المواطنة أو حرق المواطنين بين المدن المختلفة وقد اتخذت هذه المشاركة شكائين أساسيين ، أولهما المواطنة المتبادلة *isopliteia* التى تحول لمواطن مدينة معينة أن يتمتع بحقوق المواطن فى مدينة أخرى إذا وجد بها ، ولكن دون أن يعنى ذلك قيام مواطنة واحدة بين المدينتين المتعاقدتين . والشكل الآخر هو المواطنة المشتركة *sympoliteia* التى تقوم بين عدة مدن تنزل كل منها عن جانب أو أكثر من جوانب سيادتها أو سلطتها ليدخل فى نطاق السلطنة

الجماعية للدول المتعاقدة ، وهنا أيضا ان تحمل المواطنة المشتركة بشكل كامل محل مواطنة كل مدينة ، وإنما استتصر على الجوانب التي تم التعاقد عليها فحسب بينما تظل كل من هذه المدن ، فيما عدا هذه الجوانب ، محتفظة بكيانها السياسي المستقل ومن أمثلة النوع الأول ما قام بين أثينا وساموس في ٤٠٥ ق.م ومن أمثله النوع الثاني المواطنة المشتركة التي قامت بين كورنثة وأرجوس في ٣٩٢ - ٣٨٧ وبين أولنثوس ومدن حلف خالكيدىكي وبين أعضاء الحلف البويوتي بعد ٣٨٩ وحلف أركاديا الذي ظهر في ٣٧٠ . (١٤)

وقد يكون المثال الوحيد الذي ظهرت فيه عند اليونان فكرة الامبراطورية بالمفهوم الذي نعرفه والذي تظهر فيه طريقة الحكم غير المباشرة من الحكومة المركزية إلى المناطق التي تتبعها على اعتماد مكانها واختلاف عناصرها ، هو الامبراطورية التي أقامها الاسكندر . ولكن هذا المثال فيه كثير من التجاوز . فمن جهة لم يكن الاسكندر يونانيا ، وإنما كان مقدونيا . حقيقة إن جنوده كانوا خليطا من المقدونين واليونان ، وحقيقة إنه اتخذ في اتجاهه الامبراطوري موقف الزعيم اليوناني الذي يعود بنى وطنه في حرب انتقامية ضد الملك الفارسي ولكن رغم كل هذا فقد كانت مقدونيا تمثل اتجاهها سياسياً آخر غير ذلك الذي عرفته بلاد اليونان ، بل لقد كان اليونان ينظرون إلى مقدونيا على أنها دولة متأخرة وإلى ملوكها على أنهم ملوكا متبربرين وإلى نظامها السياسي على أنه نظام لا يليق بالامم المتحضرة . كذلك نجد أن الاسكندر ، إذا كان قد اتبع في حكم القسم الشرقي من امبراطوريته طريقة الأباطرة الشرقيين بما يتصل بها من تفاصيل إدارية ، فهو قد ابتعد عن هذه الطريقة فيما يتعلق بسيادته في بلاد اليونان وإنما ظل محافظا على وضعه كقائد لليونان وزعيم للحلف الهليني ، بل لقد زاد على ذلك أن أسس في القسم الشرقي من امبراطوريته عددا من المدن اليونانية ليتخذها اليونان مستقرا ومثابا يارسون فيها ما درجوا عليه من نظام الحكم اليوناني .

وأخيرا فحتى إذا تجاهلنا كل هذه الاعتبارات يمكننا أن نصف إمبراطورية الاسكندر بأنها إمبراطورية شخصية تتماق بشخصه أكثر مما تمثل انجها يونانيا أو غير يوناني ولعل أدق داليل على هذا الوصف هي أنها انهارت بمجرد وفاته ولما يرض على تسكينها أكثر من عقد من الزمان كما باءت بالفشل محاولات بت فيليب المساعدة عليها بعد ذلك ومحاولات أتيجونوس ليلى شملها تحت بيت امبراطورى يكون هو مؤسسها . (١٥)

هذه هي المسالك التي اتخذها اليونان في اتجاهاهم التوسعى ، كلها تظهر محافظة على النزعة الاستقلالية الانفصالية التي عرفها اليونان منذ أن بدأ يكون لهم نظام سياسى . وقد توقف اليونان ، كما ذكرت ، عند هذا الحد من التطور ، والسبب كما أشرت فى بداى الكلام ، هو أن ظروفهم ساقتهم إلى فهم نظام الحكم فى صورة واحدة فحسب ألا وهى الحكم المباشر الذى لا يعرف التمثيل النيابى أو تفويض السلطات أو غير ذلك من طرق الحكم غير المباشر . وقد كانت المدينة بسكانها ذوى العدد المحدود هى الوحدة التى يمكن أن تتم فيها ممارسة هذا النوع من الحكم . وقد انبعت روما فى بدأ نشأتها هذا النوع من الحكم متأثرة دون شك بالأفكار التى انتقلت إليها مع السلع اليونانية التى كانت تصدرها إليها المدن اليونانية التى أسسها المهاجرين فى جنوب إيطاليا وعلى الساحل الغربى لها . وهكذا ظهر فى روما مجلس الأحياء Comitia Curiata والمجلس المثوى Comitia Centuriata والمجلس القبلى Comitia Tributa وكلها مجالس لا تقوم على التمثيل النيابى وإنما على العضوية المباشرة لجميع أفراد الطبقة التى تمثلها هذه المجالس .

وقد استمرت روما على نظام المدينة منذ نشأتها حتى أواخر القرن الاول ق.م ، ولكن ظروفها أخرى غير تلك التى عرفتها بلاد اليونان كانت تدفعها دفعا إلى الانطلاق من هذا النظام الضيق الى نظام آخر أوسع بكثير منه هو نظام الامبراطورية الذى يعترف بنظام الحكم التذوى غير المباشر والذى لا يصبح فيه رئيس الحكومة مجرد موظف يقتصر عمله على تنفيذ القوانين التى يقدمها الشعب

وإنما مركزا تتجمع فيه خيوط السلاطة تم تنبعث منه ، عن طريق التفويض  
الشخصى ، إلى هذا أو ذاك من ولاية الإمبراطورية .

وأول هذه الظروف هو العامل الجغرافى مرة أخرى : فتضاريس إيطاليا  
تساعد على الاتجاه التوسعى أكثر من تضاريس اليونان . حقيقة أن بها سلسلتين  
من الجبال على جانب كبير من الامتداد ، واسكن وضع هاتين السلسلتين يختلف  
عن وضع الجبال التى تخترق بلاد اليونان طولاً وعرضاً . إن إحداها ، وهى سلسلة  
جبال الألب تمتد عرضاً فى أقصى الشمال بشكل يفصل بين إيطاليا والبلاد الواقعة  
شمالها واسكنه يساعد ، بهذا الفصل نفسه ، على مزج سكان شبه الجزيرة فى وحدة  
متكاملة إذا ما توافرت الظروف السياسية المؤهلة لذلك . أما جبال الأبنين ، وهى  
السلسلة الأخرى فقد يكون فى امتدادها من شمال إيطاليا إلى جنوبها ما يسم  
بين شرقى شبه الجزيرة وغربها ، وقد حدث هذا بالفعل لفترة من الزمن ولكن  
الاتصال السهل عن طريق البحر بين السواحل الشرقية والغربية كان كفيلاً بأن  
يخفف من حدة الانقسام الذى كانت جبال الأبنين كغيلة بأن تحدته .

وإلى جانب هذا الظروف التضاريسى كان موقع روما فى مركز متوسط  
من شبه الجزيرة الإيطالية عاملاً مؤهلاً لها . منذ نشأتها ، لتشارك بطريقتة  
أو بأخرى فيما يدور فى شبه الجزيرة من أحداث . وهكذا وجدت  
روما نفسها فى وقت مبكر معرضة لهجمات الغالين والأترورويين  
وقبائل الآيكويين Aequi والفولسكيين Volsci ، ووجدت نفسها تكون  
جبهة دفاعية ضد هذه الهجمات مع القبائل اللاتينية المجاورة ، وهكذا تكونت  
العصبة أو الجامعة اللاتينية . وقد انحلت هذه الجامعة من المدن المستقلة لبعض  
الأسباب الداخلية فى ٣٣٨ ق م . ولكن روما كانت قد بدأت قبل ذلك  
اتصالاتها السياسية لسبب أو لآخر مع باقى أجزاء شبه الجزيرة ، وفى ٣٨١ ق م .  
كانت قد دخلت مع توسكولوم Tusculum فى علاقة أضمت بمقتضاها حقوق

المواطنة الرومانية على المنطقة ، وبعد انقضاء الجامعة اللاتينية أعطيت هذه الحقوق لعدد من المدن واستمر الأمر كذلك حتى شملت حقوق المواطنة لرومانية ، جنوب إتروريا Etruria شمالا وكامبانيا Campania جنوبا (١٦)

وليس هنا مجال الاستطراد في سرد التفاصيل التاريخية التي تلت ذلك ، ويكفي أن أذكر أن مواقف وأحداثا مماثلة أدت في النهاية إلى أن تمت روما نفوذها في كاية أنحاء شبه الجزيرة الإيطالية ، لتجعل منها وحدة أو شبه وحدة سياسية ولكن هذا لم يكن كل شيء ، فقد تعرضت روما بمجرد أن بدأت تظهر في شبه الجزيرة لظروف خرجت بها من العزلة النسبية في إيطاليا لتلعب دورها في سياسة البحر الأبيض . وقد كان أول ظرف جدي من هذا النوع هو اشتباها مع بيروس Pyrrhos ملك إبيروس في مساجلة حربية امتدت ست سنوات وانتهت في ٢٧٥ ق.م. بخروج روما ظافرة لتصبح لأول مرة قوة معترفا بها في البحر الأبيض ، وقد كان ضمن من اعترفوا بها إذ ذاك بطليموس فيلادلفوس ، ملك مصر الذي كان يرقب الصراع بين القوة الرومانية الناشئة والملك الهلنستي ، وقد دعم هذا الاعتراف بأن أرسل سفارة إلى روما في ٢٧٣ ق.م. قبايتها روما بسفارة أرسلها مجلس الشيوخ إلى مصر (١٧) .

وقد كان هذا الاحتكاك بين روما وملك إبيروس بداية سلسلة من الظروف الخارجية التي دفعت روما دفعا إلى القيام بدور أساسي في سياسة البحر الأبيض ففي ٢٦٤ ق.م. احتلت قرطاجة ثغر مسانا Messana على ساحل صقلية المواجه للطرف الجنوبي لإيطاليا . وهكذا وجدت روما نفسها في مركز على جانب كبير من الدقة ، فقرطاجة كانت ترمي باحتلال هذا الثغر إلى السيطرة التجارية على الخط الملاحي الذي يمر بين صقلية وإيطاليا ، ورغم أن روما لم تكن قد بدأت في ذلك الوقت تهتم بالناحية التجارية إلا أن حلفاءها من المدن الواقعة في جنوبي إيطاليا كان يزعجهم أن تسيطر قرطاجة على هذا الممر التجاري الحيوي ، وهكذا

وجدت روما نفسها، في سبيل المحافظة على مركز الزعامة بين هذه المدن ، مضطرة إلى الاشتباك مع قرطاجة .

على أى الأحوال لقد دخلت روما باشتباكها في الحرب مع قرطاجة في وضع سياسى خارجى خرجت منه بعد ثلاثة وعشرين عاما من الحرب وقد ضمت كل جزيرة صقلية ، ولم تلبث أن وجدت نفسها في ٢٣٨ ق . م . مضطرة إلى أن تضيف إلى ممتلكاتها جزيرتي سردينيا وقورصقة حتى تطمئن ضد أى خطر جديد من جانب قرطاجة . ونفس الشيء ، يقال عن احتلال اسبانيا وتكوين الولايتين الاسبانيتين في ١٩٧ ق . م . ، فقد كان هذا الاحتلال نتيجة لاعتبارات عسكرية مماثلة إلى حد كبير لماك التي حدثت بروما الى احتلال سردينيا وقورصقة ، إذ وجد الرومان أثناء الحرب البونية الثانية ، أن اسبانيا ذات قيمة كبيرة لقرطاجة وأنهم باحتلالهم لهذه المنطقة سيحاولون نظر القرطاجيين عن ايطاليا للدفاع عن منطقة نفوذهم في اسبانيا ، كما سيمنعون وصول الامدادات الى هانيبال من هناك .

هكذا بدأت روما احتكاكاتها الخارجية التي أدت الى مد نفوذها في النطاق الغربى لحوض البحر الأبيض ، وليكن ظروفا من نوع جديد كانت قد بدأت تظهر منذ بداية القرن الثانى قبل الميلاد أدت في النهاية الى مد نفوذ روما الى المنطقة الشرقية من حوض هذا البحر . ففي ذلك الوقت كان ملوك الدول الهلنستية في صراع مستمر فيما بينهم ، كل منهم يحاول بطريقة أو بأخرى أن يتخذ مركزا زعامة في شرقى البحر الأبيض . وقد أدى هذا الى استنجد بعض حكام هذه المنطقة بروما للدخول لحماية ممتلكاتهم . كما حدث في ١٩٠ حين طلب بالامبوس الخامس الى مجنس الشيوخ الروماني أن يتدخل لصالحه بعد الخطر المزدوج الذى كان يواجهه من أتيوخرس الثالث ملك سلوقيا وفيليب الخامس ملك مقدونيا اللذين كانا قد اتفقا فيما بينهما على اقتسام أملاكه حصرا . وكما حدث في ١٧٠-١٦٨ في

موقف مشابه حين التجأ بطلميوس السادس إلى روما لحمايته من تهديد أنتيوخوس الرابع الذي دخل مصر وحاصر عاصمة البطلمة في لاسكندرية . بل أن أكثر من هذا بدأ بعض الملوك الهلاستيين يطلبون تدخل روما لحسم المنازعات التي تقوم بينهم وبين بعض أفراد أمرهم على العرش كما حدث في الفترة الواقعة بين ٨٠ ق.م. واحتلال أكتافيان لمصر في ٣١ ق.م. حيث تدخلت روما مرارا لحسم النزاع الذي دار حول العرش في أكثر من مناسبة بين أفراد الأسرة المالكة البطلمية<sup>(١٨)</sup>

كانت هذه هي بعض الظروف التي هيأت الجو لتدخل روما في شؤون القسم الشرقي للبحر الأبيض . ولكن ظروفنا الأخرى كانت تعمل في ذلك الوقت داخل روما نفسها دفعت روما إلى استغلال الموقف القائم في هذه المنطقة . وأول هذه الظروف يتفق بموقف طبقة جديدة كانت قد أخذت في الظهور منذ أن بدأت روما تمد نفوذها خارج شبه الجزيرة الإيطالية، وكانت قد وصلت في ذلك الوقت إلى درجة من النفوذ جعل في مقدورها التدخل في الشؤون السياسية بل وفي بعض الأحيان توجيه بعض جوانبها والسيطرة على بعض التيارات فيها بشكل فعال . كانت هذه هي طبقة المموين (أو الفرسان equites حسب تسميتهم الدستورية ولوأن هذا لا يعني أياً بصفة عسكرية) التي وجد أفرادها في المستعمرات الرومانية مجالا واسعا لتشغيل أموالهم في كافة الجوانب الاقتصادية والمالية وبخاصة في مجال جمع الضرائب في المستعمرات عن طريق شراء هذا الحق من الحكومة في روما ثم القيام بجمعها على طريقتهم ونسبهم الخاصة على نحو ما هو معروف في طريقة الالتزام . وقد كان من صالح هذه الطبقة أن تتسع رقعة الممتلكات الرومانية حتى تتسع أمامهم فرص استغلال أموالهم متعددين على نفوذ روما كدولة حاكمة . وقد كان هذا النفوذ دون شك أحد العوامل وراء اتجاه روما نحو استغلال فرص التدخل التي كانت موجودة في النطاق الشرقي للبحر الأبيض بغية ادخال هذه المناطق في دائرة الممتلكات الرومانية . وسأذكر كمال المدى تامل مصالحة هذه الطبقة في الولايات الجديدة أجزاء من خطاب أرسله شيشرون ، الخطيب



والسياسى الرومانى صاحب النفوذ الواسع . الى صهره ، الذى كان مقررا لولاية  
 بيثينيا Bithynia التى كان بومبي قد ضمها حديثا الى الاملاك الرومانية ، بشأن  
 إحدى هيئات الملتزمين من هذه الطبقة فيقول « رغم أنى فى محادثة شخصية  
 سابقة قد زكيت بشكل قوى هيئة الملتزمين الخاصة بتحصيل الضرائب فى بيثينيا  
 ورغم أنى أدركت مما دار فى هذه المحادثة أنك كنت بسبب تزكيتى ، وملك الشخصى  
 نحو أفراد هذه الهيئة ، حربصاً على تسهيل الأمور أمام هذه الهيئة بكل وسيلة  
 فى مستطاعك ، إلا أنى لم أتردد فى أن أكتب اليك فى هذا الموضوع بعد أن  
 بين لى المنكلمون باسم هذه الهيئة مدى الأهمية البالغة التى يرتبونها على بيان  
 وجهة نظرى فى هذا الموضوع » . . . ثم يستطرد شيشرون ليبين أن أعضاء هذه  
 الهيئة ، سواء من حيث مولدهم العريق أو من حيث مركزهم الاجتماعى ، يمثلون  
 طبقة على جانب كبير من الأهمية فى بناء الدولة « ثم ينهى خطابه بقوله  
 « إنك بمساعدتهم ستؤدى لى جيلاً كبيراً ، وإنى أؤكد لك ، من تجربتى  
 الشخصية ، أن أعناء هذه الهيئة سيدخلون فى اعتبارهم كل صنيع تقدمه لهم » (١٩)

أما الطرف الآخر فيتعلق بموقف الأحزاب السياسية فى روما فى ذلك الوقت  
 الوقت . إذ كانت تلك الفترة قد بدأت تشهد تطورا سريعا فى الاتجاه السياسى  
 فى روما علا فيه نجم القواد العسكريين بعد أن أصبح توسيع دائرة الممتلكات  
 الرومانية والمحافظة على حدودها رهنا بكفاية هؤلاء القواد الذين بدأوا ينغزرون إلى  
 التفوق العسكرى الذى يحرزونه فى ميدان القتال كأساس للمجد السياسى فى داخل  
 روما . وقد كانت نتيجة ذلك أن بدأ كل حزب من الأحزاب السياسية يلتفت  
 حول قائد من هؤلاء القواد ليحقق فى ظله المصالح الطبقة لافراده ، وتحت  
 هذه الظروف أصبحت إضافة أية ولايات جديدة إلى قائمة الولايات الرومانية عملا  
 يحتمق المجد العسكرى للقائد الذى يقوم به ، كما يؤدى إلى التفوق السياسى له  
 والحزب الذى يسير تحت لوائه . كما حدث فى المحاولتين اللتين قام بهما الحزب

الديمقراطي في روما انضم مصر في ٦٥ و ٦٤ ق.م. وفي هاتين المحاولتين ظهر  
يوليوس قيصر كأحد زعماء هذا الحزب وكان يرمى من ورأسها إلى موازنة  
الظهور العسكري والسياسي الذي وصل إليه قائد آخر هو بومبيوس ، بعد أن  
وصل نفوذ هذا الأخير إلى درجة هائلة عندما أعطى سلطة غير عادية ، مرة في  
٦٧ ق.م . للقضاء على خطر القرصنة الذين كانوا يهددون تجارة روما في البحر  
الايض ومرة أخرى في السنة التالية لقيادة الحرب ضد مثراداتيس الذي كان  
يهدد نفوذ روما في الشرق . وفي المحاولة الأولى تقدم الحزب الديمقراطي عن  
طريق المناورات الدستورية باقتراحين ، يقضى ارلهمها بفرض جزية على مصر  
لمواجهة النفقات التي تنكفها روما في حربها ضد مثراداتيس بينما يقضى الآخر  
بمنح قيصر سلطة استثنائية ليقيم بتنظيم مصر كولاية رومانية ، معتمدين في ذلك  
على وصية تركها بطليموس العاشر بوصى فيها بمصر بعد وفاته للشعب الروماني .  
ورغم أن شيشرون ، وهو إذ ذاك من أنصار بومبيوس وحزب المحافظين ،  
استطاع أن يمحط هذه المحاولة المكشوفة لاحتلال مصر ، فقد حاول الديمقراطيون  
أن ينفذوا خططهم مرة أخرى بأن يقدموا في ٦٤ ق.م . مشروع قانون زراعي . وذاك  
أن تنشأ مستعمرات لعامة الرومان في الأراضي الصالحة للزراعة داخل إيطاليا ،  
فإذا لم تكف هذه فقتتري لهذا الغرض مساحات أخرى من الأراضي الخاصة  
ويحصل المال اللازم لذلك عن طريق بيع أجزاء من الاملاك الرومانية الواقعة  
خارج إيطاليا . ورغم السبابة الظاهرة لهذا المشروع الذي أوحى به يوليوس  
فقد هاجمه حزب المحافظين مرة أخرى على لسان شيشرون الذي ظهر في لباقة  
سياسية فائقة أن حدود هذا المشروع تتسع في الحقيقة لتشمل ممالك باكها مثل  
بيثنيا والاسكندرية ومصر (٢٠)

هذه الظروف جميعا ، التي ابتدأت بمدروم النفوذها في المناطق المجاورة لها  
حتى تم توحيد شبه الجزيرة الايطالية تحت زعامتها ، ثم انتهت بمد هذا النفوذ

خارج إيطاليا حتى أصبح لرومان امبراطورية يضم البحر الابيض أغلب ولاياتها - وضعت نظم الحكم الرومانية في طريق من التطور لم تعرفه عند اليونان ، إذ أنها أكتسبت نوعا من المرونة كان ضروريا لروما لكي تتأقظ على الدرجات المختلفة من الارتباط السياسى الذى كان يصلها بالمناطق المختلفة التى لها علاقة بها سواء فى داخل إيطاليا أو خارجها . وهكذا وجدنا عدة درجات من حقوق المواطن تنمو وتتطور فى هذا النطاق المرن ، فكانت هناك حقوق المواطن الكامل *civitas optimo iure* التى اضيفت على سكان المناطق اللاتينية المجاورة لروما لما يصلهم بالرومان من صلة اللغة والثقافة ولما يربطهم بهم من قرب مكان الإقامة ، التى كانت تحول لهم ان يتمتعوا ، على قدم المساواة اتامة مع سكان روما بكافة الحقوق الاجتماعية والسياسية . كما كانت هناك درجة من حقوق المواطن تقل بعض الشيء عن هذه وهى التى اضيفت على سكان كامبانيا واثروريا وعلى السايبينيين الذين تمتعوا بالحقوق الشخصية دون أن تطبق عليهم الحقوق العامة الرومانية . وهكذا تنمرا فى ظل الامان الرومانى بالحقوق التى تضمن لهم الأمن الشخصى وحرية التعامل والتزاوج مع الرومان بما يتصل بذلك من حقوق الوراثة وما اليه - *provocatio, commercium & conubium* ، بينما كان اعتماد مكان إقامتهم عن مركز النشاط السياسى والادارى فى داخل روما وعدم معرفتهم للسان اللاتينى سببا فى عدم تمتعهم بحق التصويت فى المجالس الرومانية *ius Suffragii* وشمل الوظائف التنفيذية *ius honorum* ، كما كانت هناك طائفة أخرى من المناطق داخل إيطاليا كانت تربطهم بروما اتفاقات خاصة ، وهؤلاء هم طائفة الحلفاء ، الذين كانوا إما يدخلون فى هذه لاتفاقات بصفة فردية ، أى كل مدينة على حده ، أو كجموعات من المدن تمثل أقاليم بأكملها مثل مناطق المارسيين والبالجنينيين والهيريبيين ، *Marsi, Pacligni, Hirpinii* وغيرهم . وقد كانت أظهر الطوائف داخل نطاق الحلفاء هى طائفة المدن المتمتع بالصفة اللاتينية *nomeu La tinum* وهؤلاء كانوا يمثلون بعض المناطق اللاتينية التى لم تنضم الى روما بعد الحرب

اللاتينية الكبرى ، وبالتالي لم تدخل نطاق حقة بق المواطن السكالي التي أسلفت الذكر اليها وإنما تمت نوع وسط بين الحقوق الشخصية المحضة والحقوق السياسية العامة ، فكان لهم من حق التفاضل في المعاملات الشخصية أمم القضاء الروماني *Commercium* وحق الزواج *Conubium* فيما بينهم وبين المواطنين الرومان ( الذي يضمن الصفة القانونية على المرأة اللاتينية التي يتزوجها مواطن روماني وبالتالي يصبح أولادهما مواطنين رومان ) كما كان للشخص اللاتيني من ذوى الصفة اللاتينية حق التصويت في المجلس القبلي الروماني *Comitia Tributa* إذا كان مارا بروما ، فإذا أقام فيها بصفة دائمة كان له حق التمتع بالحقوق السكاملة للعوان الروماني (٣١)

ولم يكن هذا كل شيء ، فقد تطورت هذه الحقوق تبعاً للظروف التي وحدث فيها روما بمرور الزمن ، نلاحظ ذلك مثلاً في عدد من الحالات التي تتصل بالخلفاء الايطاليين بعد الحرب البونية الثانية . فقد كان نحو نصف المحاربين في الصفوف الرومانية في هذه الحرب من سكان المناطق المتحالفة ، وقد أدى هذا الكفاح المشترك المتصل في ميدان القتال الى نوع من التقارب بين الرومان وبين هؤلاء الخلفاء ، كما أدى الى انتشار اللغة اللاتينية بشكل واسع بين صفوف هؤلاء الخلفاء مما زاد بدوره في هذا التقارب . هذا إلى جانب العامل الجديد الذي بدأ يظهر في الأفق السياسي وهو أنه يجب أن يكون لسكان مدن الخلفاء من الحقوق مثل ما عليهم من الواجبات وبخاصة إذا كان من بين هذه الواجبات واجب النضحية في ميدان القتال في سبيل الوطن المشترك . وهكذا نجد في ١٨٨ ثلاثة من المدن الواقعة على الحدود بين لاتيوم *Latium* وكابانيا ، وهي أربينسوم *Arpinum* وفيرمياني *Formiae* وفوندي ، يتكون وراءهم حقوق المواطن التي لا تضم حق التصويت *Civitas sine suffragio* ليتمتعوا ، على قدم المساواة مع الرومان ، بحقوق المواطن الروماني السكاملة ولم تكن هذه المدن الثلاثة الا الطليعة التي أتت في أعقابها عدد كبير من الحالات المعادلة . (٣٢)

بداية فقرة وقد كانت هذه المرونة المبرهنه رائد رومانى كل تمرزها السياسية حتى بعد أن امتد نفوذها في خارج شبه جزيرة ايطاليا ليصبح لها ممتلكات وولايات . فلم تتخذ موقف الجود من ناحية نظم الحكم إزاء المناطق التي دخلت في نطاق إمبراطوريتها ، وإنما ظهرت ، هنا أيضا ، مرونتها السياسية بشكل واضح . وقد نبذ ذلك في إقامتها على النظم الادارية التي كانت سائدة في هذه الولايات قبل أن تدخل في دائرة نفوذها ، إذا وجدت أن هذه النظم على جانب من الرسوخ ولا تتعارض مع النفوذ الرومانى ، وقد ظهر ذلك حتى في معاملتها للمناطق التي لم يكن لها نصيب كبير من التحضر مثل اسبانيا وغالة وبريطانيا ، ففي هذه المناطق التي ظل سكانها يتكلمون لغاتهم الاصاوية ويعبدون آلهتهم المحلية استمروا الى جانب هذا يسرون الى حد كبير على تنظيماتهم السياسية المحلية ، ولعل خير مثال يظاير هذا الاتجاه عند الرومان هو موقفهم من ادارة مصر بعد أن أصبحت ولاية رومانية فقد أبقوا على الجهاز الادارى الذى كان سائداً في عهد البطالمة في جميع تقسيماته واتجاهاته ، فالولى ، الذى كان يمثل الامبراطور حل ، محل الملك البطلمى والفرعون من قبله ، له سمتهم وعاداتهم وتقاليدهم وسلطتهم . والمدن اليونانية التي كانت موحودة من عهد البطالمة ، بل ومن قبل مجيئهم الى مصر ، ظلت كما هي بكل المظاهر التي كانت لها في عهد البطالمة ، بل لقد زاد الرومان عليها مدينة يونانية جديدة هي مدينة أنتينو بوليس . وأخيراً فقد حافظ لرومان حتى على أسماء الوظائف الادارية فظلت في العهد الرومانى على أصلها اليونانى تماماً كما كانت في عهد البطالمة .

لقد أدت ظروف روما اذن الى اتساع رقعة المساحة التي دخلت في دائرة نفوذها على على نحو ما أشرت وتبع ذلك مرونة النظام السياسى الذى يستطيع أن يضم كل الاتجاهات السياسية المختلفة الخارجية . الحماية ، وكان هذا هو المقدمة الطبيعية لنظم جديد ، فلنظم الجمهورى الذى يقوم على أساس الحكم المباشر والذى كان صالحاً عندما كانت روما مدينة صغيرة بدأ يعانى كلما اتسعت رقعة الأما كن التي

كان لسكانها حقوق المواطن الرومانية ولكنهم لا يستطيعون أن يارسوها من  
 الناحية العمالية لسبب بسيط هو أن الحقوق العامة كحق التصويت كان لا يمكن  
 أن تمارس الا في رجاى المجالس فى داخل روما نفسها .

كذلك فى حالة المصالح الاقتصادية التى قامت أساسا على اتساع دائرة  
 الولايات الرومانية ، كما أشرت فى مجال الكلام على طبقة الفرسان كان من صالح  
 أصحابها أن تستقر الأمور بشكل نهائى حتى يستطيعوا أن يزنوا مبرراتهم  
 الاقتصادية على سياسة طويلة الأجل ولم يكن هذا ممكنا فى الجوامع المشحون بصراع  
 الأحزاب بما يتبعه هذا من تذبذبات وتخلخلات فى الأوضاع السياسية التى يبنون  
 على أساسها مصالحهم الاقتصادية . وقد كان نظام الحكم المباشر هو المجال الذى  
 تعتمد عليه هذه الأحزاب فى مناوراتها السياسية ، و إذن فخير نظام يحقق ما يفتونه  
 من استقرار هو النظام الذى تخرج فيه السلطة من يد الأحزاب لتتركز فى يد شخص  
 واحد على رأس الامبراطورية يحكم روما ويمتلك كائنها عن طريقة السلطة الفردية  
 الواسعة الحدود . كذلك القواد الذين سيطروا على مصائر هذه الأحزاب فى القرن  
 الأخير قبل الميلاد جعل كل منهم يعمل على التخلص من زبلائه الذين ينازعونه بحده  
 السياسى ، وهـكذا قام صراع رهيب بين هـؤلاء القواد تهادنوا فيه من وقت  
 لآخر كما حدث فى الحكومتين الثلاثيتين ، ولاكنه وصل فى بعض الأحيان إلى  
 درجة الاغتيال كما حدث فى حالة يوليوس قيصر ، و الى درجة الحرب السافرة كما  
 حدث فى حالات عديدة ابتدأت بالصراع الذى قام بين أنصار مار بوس وسلا  
 وكان آخرها ، فى العهد الجمهورى ، الصراع بين أنطونيوس وأكتة فيان الذى انتهى  
 بانتصار الأخير ليصبح أول ممثل للنظام الامبراطورى الرومانى .

## ٤ - التطور الاجتماعي للنظم اليونانية الرومانية

— التوقف عند النذا. الناقى عند الرومان

— التطور الى النظام الشعبى عند اليونان

رأينا مما سبق أن نظم الحكم عند اليونان والرومان تمثل ، داخل إطار البحر الابيض ، تطورا مكانيا متصلا من حيث انتشارها على سواحل هذا البحر . وأنها تمثل تطورا زمنيا متصلا من حيث الشكل العام لها الذى ابتداء بنظام الحكم المباشر فى داخل المدن اليونانية لىتهى بنظام الامبراطورية . ولكن النظام اليونانية والرومانية مثلت ، إلى جانب هاتين الظاهرتين ، تطورا اجتماعيا يتصل بالطبقات المشتركة فى الحكم . وفى هذا المجال سنجد بلاد اليونان وروما يشتركان ، فى العهد الملىكى ، فى نظام الحكم الفردى المطلق ، ثم يتطور هذا النظام فى كل من المنطقتين إلى نظام جماعى يتخذ الشكل الطبقي مبتدئا بسيادة الطبقة الاستقرائية على طبقات المجتمع ، وستكون هذه الأرسقراطية من النوع الاقطاعى الزراعى الذى يلائم الانجاء الاقتصادى الأساسى فى المجتمعات اليدائية .

سيتم هذا فى بلاد اليونان كنتيجة لاتحاد مجموعات من القبائل فى شكل مدن لأسباب غالبا ما تسكون فى بداية الأمر من قبيل التكنل ضد غارات أو هجمات يصعب على القبيلة الواحدة باكانياتها الدفاعية المحدودة أن تقف وحدها أمامها . وفى هذه المدن لن يصمد الملوك الذين تزعموا حركات توحيد القبائل أمام أقرانهم من رؤساء القبائل السابيين لفترة طويلة ، اذ ان تجمع هؤلاء بين أسوار المدينة الغنية سيضع نصب أعينهم بصفة مستمرة سلطة هؤلاء الملوك كما سييسر لهم الاحتكاك المستمر فى هذه الظروف الجديدة سبل التجمع والاتصال المستمر فيما بينهم . وهكذا سيوجد لديهم الدافع والفرصة لمناقشة سلطة هؤلاء الملوك وستكون هذه هى البداية لتطور الطبقة الأرسقراطية .

ونفس التطور سيثم في روما وإن كان سيمتزج إلى حد كبير بعامل آخر هو الدافع الوطني . إذا أن أن ملوك روما كانوا من أصل إترورى ، وقد استغل الأرسقراطيون هذا الوضع ليتخلصوا من سلطة الملوك التي كانت تقف في وجهه نفوذهم السياسي وما يتصل بهذا النموذ من مصالح اقتصادية وامتيازات اجتماعية، فدفنوا بالعامه إلى التمرد على هؤلاء الحكام الاجانب ، وهكذا كانت ثورة ٥٠٩ ق.م. التي أطاحت بالملوك الانروريون في روما، في واقع الأمر تطورا طبيعيا انتقل بالسلطة إلى يد الطبقة الاستقرافية الرومانية .

وقد قام في روما صراع طويل بين طبقة العامة وهذه الطبقة الاستقرافية ، واستطاع العامة في أثناء هذا الصراع أن يحصلوا على بعض المطالب الاجتماعية التي كانوا ينادون بها ووصل هذا التطور الى درجة كان معها النظام السياسي الروماني أن يسلخ عن الصفة الطبقة ليتخذ طابعا شعبيا ، تشهد على ذلك القوانين الهورتنسية Leges Hortensiae التي صدرت في ٢٨٧ كما يشهد به الاصلاح الذي تم في المجلس المئوي في أراسط القرن الثالث بالشكل الذي أتاح للعامة نصيبا أوفر من الاشتراك في الحكم . ولكن هذا التطور الشعبي لم يقدر له أن يتم ، وقد كان هذا نتيجة لعامل أدى من جهة الى تقوية الطبقة الارستقرافية ، ومن جهة أخرى الى اضعاف طاقة العامة. هذا العامل هو اشتراك روما منذ القرن الرابع ق.م. في حروب تكاد تكون مستمرة بدأت في لايبوم ثم امتدت لتشمل إيطاليا بأكملها وتمعدها بعد ذلك لتتخذ شواطئ البحر الأبيض مسرحا لها. وقد وجهت هذه الحروب جزءا كبيرا من النشاط السياسي نحو الخارج ، وكان لهذا أثره في إبطاء وصول الوعي السياسي الطبقي عند العامة بشكل فوت عليهم كثيرا من الفرص السياسية التي ربما كانت قد أدت إلى وصول الرومان إلى الحكم الشعبي لومرت روما بطروف مغايرة .



وقد أتاح ذلك الفرصة للطبقة الاسـ...تقراطية الحاكمة لتسيطر على تسيير الشؤون السياسية في روما بشكل شامل . كذلك كانت لهذه الحرب أثر سىء على القوام الاقتصادى للطبقة العامة ، فهذه الطبقة كانت تتكون أساسا من صغار الملاك الزراعيين ، وقد كان من العسير على المالك الصغير أن يرعى شئون مزرعته أو حقله في هذه الظروف التي كان يفرض وقتها فيها إما في ميدان القتال أو في الاستعداد للذهاب إلى ميدان القتال ، وقد نتج عن إهمال عدد كبير من هذه الأملك الصغيرة وأنتهى الأمر بابتلاعها ، بطريقة أو بأخرى ، داخل الاقطاعات الكبيرة التي كان يمتلكها أفراد الطبقة الاستقراطية . وهكذا عندما جاء القرن الثانى ق.م. كانت طبقة الملاك الزراعيين الصغار قد كادت تختفي من المجتمع الرومانى لتتنمخ على حـ...إيها طبقة الارستقراطيين من الاقطاعيس الكبار ، وبالتالي فلم يعد هناك من يمثل العامة سوى طبقة من سكان المدينة الذين يعوزهم البرنامج السياسى المحدد ويقوم كيانهم المعيشى على أساس من التبعية الاقتصادية التي لانساعدهم على إحراز مركز اجتماعى قوى يكون دعاة لهم في كفاهم السياسى (٢١) .

وهكذا ظلت لجدس الشيوخ ، وهو عصب الطبقة الاستقراطية الرومانية ، السيطرة على مصير التنظيم السياسى للدولة لرومانية . حقيقة لند ظهر بين آن وآخر من المتكلمين بساز العامة من وقف في وجه مجلس الشيوخ لآخر ، كما فعل تايبريوس جرا كوس Tiberius Gracchus الذى نجح في تحدى سلطة مجلس الشيوخ عند ما كاتقيا للعامة في ١٣٣ ق.م. وكافعل أخوه كايوس جرا كوس Gaius Gracchus بعد هذا التاريخ بمشرة سنوات ، ولكن اعتماد هؤلاء لم يكن اعتماد كاملا على طبقة العامة ، بل اركنوا الى حشد كبير على عواول أخرى ، منها إغراء الايطاليين بمنحهم حقـ...رق المواطن الرومانية ومنها محاولة جمع شتات العامة حول كسب مشترك يتمثل في اسهام الدولة في

تخفيض ثمن التمتع اللازم للخبز اليومي ، ومنها كسب أنصار من طبقة المولدين أو الفرسان التي كان ساعدها قد بدأ يشتد في ذلك الوقت - ولصن حتى في حاة هذين الأخوين نجح مجلس الشيوخ في أن يقضى على معارضتهما ، بل نجح في اغتيال أحدهما وفي دفع الآخر إلى الانتحار . (٢٢)

وقد نجحت محاولات الأخوين جراكوس والمحاولات المماثلة دون شك في زعزعة سيطرة مجلس الشيوخ ، ولكن هذا لم يؤد إلى تقوية مركز العامة أو تحسين وضعهم السياسي . إذ أن نفوذ الطبقة الأستقراطية لم يضمحل إلا ليحل محله نفوذ طبقتين أخريين كانت تحت تصرفها الإمكانيات الكافية لتمسكها بقيادة الأمور في روما ولندخلا طبقة العامة في تربيتهما .

وقد سبق أن أشرت إلى هاتين الطبقتين . وهما طبقتا الموالدين والقتواد العسكريين ، ولكني سأكرر الإشارة إليها في ضوء موقفهما من طبقة العامة . أما المولدون ، أو الفرسان ، فكانوا في ذلك الوقت قد نجحوا في أن يحتلوا مكانا لا بأس به في الجهاز الدستوري والاداري في الدولة ، وأصبح في إمكانهم عن طريق المناسبات الدستورية مرة ، وعن طريق نفوذهم المالي الذي استخدموه في شراء الأنصار وتسهيل المصالح مرة أخرى - أصبح في إمكانهم أن يسيطروا إلى حد كبير على مصائر العامة وأن يجرؤهم في كثير من الأحيان كما أرادوا وبالتالي فقد كانوا عاملا في أن تفقد طبقة العامة أي مركز سياسي ثابت .

وقد تكرر الموقف ، ولكن بتفاصيل أخرى ، في حالة القواد العسكريين ، فالأتجاه التوسعي الذي سارت فيه روما لسبب أولآخر ، جعل القائد العسكري رجل الساعة ، وأصبح بالتالي التفوق العسكري الذي يحرزه القواد عن طريق ضم

ولايات جديدة أساسا لظهورهم ونفوذهم السياسى فى داخل روميا . ومن جهة  
 أخرى فقد أدت بعض الظروف التى اتصلت بالجيش فى عهد ماريوس إلى تقوية  
 قبضة هؤلاء القواد ، وودى هذه الظروف أن إصلاحاتم فى عهد هذا القائد تحولت  
 بمتناه القوة العسكرية لروما من مجرد تعينات وقتية إلى جيش قائم ثابت . ولما  
 رفض مجلس الشيوخ إذ ذلك أن تكون لهؤلاء الجنود مرتبات ثابتة ، فقد أصبحت  
 هذه مسئولية القائد ، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هى انتقال ولاء الجنود فى الدولة  
 إلى القائد الذى يستطيع أن يصرف لهم مرتباتهم أو يعطيهم امتيازات فى صورة  
 أو فى أخرى . وهكذا قفزت شخصية القواد إلى المكان الأول كأحد العوامل  
 التى يحسب لها كل حساب وبخاصة القواد الأكفاء الذين كان فى كفاءتهم العسكرية  
 والشخصية ما يضمن للجنود الذين يسرون تحت لوأهم النصر والكسب  
 المسادى (٢٢) .

وإذن فقد أصبح تحت تصرف هؤلاء القواد قوة يدفعون بها فى ميدان السياسى  
 إذا أرادوا . وقد حدث ذلك بالفعل ورأينا سلسلة من القواد المغامرين فى ميدان  
 السياسة كان من بينهم ماريوس وسالطوبومبي ويوليوس قيصر وماركوس أنطونيو  
 وأكتافيان . وقد نجح من هؤلاء سالا فى أن يقبض على ناصية الحكم فترة من  
 الزمن ، وكان قيصر أن يصبح حاكما مطلقا على النظام الملكى لولا أن عاجلة  
 خصومه فاغتالوه قبل أن يحقق هدفه ، ونجح أكتافيان فى أن يصبح أول  
 امبراطور رومانى . وقد كانت النتيجة العملية لسلك هذا ، فيما يختص بالنقطة التى  
 نحن بصدددها ، ان انحدرت طبقة العامة التى كان هؤلاء القواد يجمعون جنودهم  
 من بين صفوفها ، الى مرتبة التبعية الميشية يساوم بأفرادها هذا القائد أو ذلك  
 ممن يطعمون فى الظهور أو يصبون الى الحكم .

تجمعت كل هذه الظروف إذن لتبمد العامة عن المكان الأول فى

ميدان النظم السباسبية الرومانية . ولتجعل من مقاليد الحكم حكرًا طبقيًا مرة في الارستقراطيين وأخرى في يد الممولين أو القواد . ولما كان اذا كانت روما قد توقفت عند النظام الطبقي فان بلاد اليونان كانت ظروفها تؤهلها لأن تتطور بعد هذه المرحلة حتى يصبح نظام الحكم فيها على نطاق ومستوى شعبيين . فحركة التوسع اليونانية ، كما أسفنا ، لم تتخذ الشكل الامبراطوري وبالتالي فلم يكن هناك مجال لظهور طبقة من الممولين الذين يتخذون من المستعمرات مجالات للثراء بالشكل الذي عرفناه في روما وإنما كان اثر الطبقة الأوليغركية اليونانية على أساس تجارى محض تحدده ظروف اقتصادية عامة لا يستطيعون السيطرة عليها عن طريق الماوارات الدستورية أو الرشوة المباشرة أو غير المباشرة على نمط ما كان يفعله الممولون الرومان مع رجال السياسة أو حكام الايات .

وقد كانت هذه الظروف تتصل اتصالًا وثيقًا بحركة انتشار اليونان على سواحل البحر الابيض وما ترتب عليها من نشاط التبادل التجارى بين المدن القديمة في بلاد اليونان لاصالية والمدن الجديدة التي قامت في كل مكان تقريبًا على هذه السواحل . وقد زاد من هذا النشاط تلك الآوة بعض عوامل أخرى منها ظهور التبادل النقدي فى الافق الاقتصادى اليونانى مما سهل عملية التبادل التجارى فى أكثر من صوره . ومنها انتشار الرقيق فى مجال الحرف اليدوية كيد عاملة رخيصة — الامر الذى مكّن اليونان من انتاج ضخمة وتصدير ضخمة فى المصنوعات المتصلة بهذه الحروف .

ولكن هذه الظروف التى كانت سببًا فى اثناء طبقة التجار كانت فى نفس الوقت سببًا فى تنمية الوعى الطبقي عند العامة . فالتجارة عبر البحر كانت فى حاجة الى أساطيل تجارية تعمل فيها أعداد غفيرة من البحارة وعمليات الشحن والتفريغ المستمر فى الموانئ . اليونانية كانت كذلك فى حاجة الى عمال من بين صفوف هذه الطبقة كما كانت الحروب والمآزعات التى تقوم بين المدن المختلفة فى سبيل المنافسة على الطرق والاسواق التجارية فى حاجة الى أعداد كبيرة من المحاربين من بين صفوف هذه الطبقة .

وهكذا أصبحت طبقة العامة دعامة لا يمكن الاستغناء عنها لهؤلاء التجار، وبالتالي أصبح لأفرادها قيام اقتصادى واسع يتمددون عليه فى القيام بأية معاورة أو حركة للحصول على مطالبهم السياسية . كذلك كانت نظمة الحكام المعروفين باسم الطغاة فى بلاد اليونان فى نفس الوقت الذى نحن بسبيل الحديث عنه وتقويض هؤلاء الحكام لفوز الأرستقراطيين من جهة وللدعامة الاقتصادية التى كانت هذا الفوز يقوم عليها من جهة أخرى فى شكل مصادرة أملاكهم الزراعية ثم توزيع هذه الأملاك على أفراد العامة كنوع من التقرب إلى هذه الطبقة التى انتمت عليها هؤلاء الطغاة فى المراتك الثورية التى أطاحت بالحكم الأرستقراطى كخدمة لوصولهم إلى الحكم — كان لكل ذلك أثر واضح فى تدعيم القوام الاقتصادى للطبقة العامة من جانب آخر ، هو الجانب الزراعى ، كما كان له من ثم أثر فى تقوية مركزهم السياسى . وقد ظهرت نتيجة ذلك بشكل واضح عندما أطاح العامة بحكم الطغاة أنفسهم بعد مدة لم تتعد فى أغلب الأحيان جيلين من ابتداء حكمهم (٢٤) .

كذلك كان عدم ظهور الإنجاز الإمبراطورى عند اليونان أثره فى عدم انفساح المجال أمام القواد ليصبحوا رجال الساعة الذين يجمعون الا براطورية ويوسعون حدودها كما كان الحال فى روما . وإنما كان التفوق المسكرى الذى يحرزه قائد يونانى لا يزيد على نصر فى معركة دفاعية فى أغلب الاحوال . بل لقد حان غياب فكرة التوسع الإمبراطورى دون تضخم أهمية الجيش أو قواده بدرجة أصبح معها من الممكن لليونان فى أثناء القرن الرابع مثلا أن يعتمدوا اعتمادا يسكاد يكون كليا على الجنود المرتزقة بل القواد المرتزقة فى بعض الأحيان (٢٥) ولعل خير ما يصور لنا مدى ضآلة الفوز السياسى للقواد فى بلاد اليونان هو الحساب الذى كان على كل قائد أن يقدمه فى نهاية سنة الخدمة التى كان ينتخب

خلالهما . وتاريخ القرنين الخامس والرابع ق . م حافل بالأحداث التي تشير إلى مدى التعنت الذي كان يديه مجلس العامة في أثينا في محاسبة القواد والحكماءم بأحكام وصلت إلى الاعدام في بعض الأحيان . كما حدث في حالة إرجوكليس Ergokles الذي نفذ فيه حكم الاعدام كنتيجة لتعاونه مع الطيبيين حوالى الوقت الذي تم فيه سلم الملك . وكالستينيس Kallisthenes الذي نفذ فية هذا الحكم في ٣٦٣ . وايسكليس Lysikles الذي وقع تحت طائلة نفس العقوبة في عام ٣٣٨ (٣٦) .

وهكذا لم توجد أمام طبقة العامة في بلاد اليونان العقبات التي وجدت أمام نظرائهم في روما ، بل لقد ساعدت الظروف على انضاج وعيهم السياسى وأعطتهم القوام الاقتصادي اللازم للتطور السياسى الذي وصل بنظام الحكم عند اليونان الى المستوى الشعبى الذى يعلوا على أى طبقة مهما كان محتدها أو ثروتها والذى يضع فى يد الشعب ، ممثلا فى مجالس العامة وفى الهيئات النضائية والتنفيذية خيوط الساطة فى كافة نواحي الحكم .

## — مجل —

وهكذا تتضح لنا من هذا العرض السريع تقطنان أساسيتان . أما النقطة الأولى فهى أن نظام الحكم عند اليونان والرومان تمثل وحدة متكاملة من حيث المسكان الذى انتشرا به ، كما تمثل مرحلتين تتدخل إحداهما فى الاخرى وتبهما من حيث الاستمرار الزمنى . بينما تمثل تطورا اجتماعيا متصلا إذا توقف فى جانب

استمر في الجانب الآخر . وأما النقطة الثانية فهي أن هذه النظم في تكاملها وتناوبها واستمرارها لا يمكن معالجتها كظاهرة قائمة بذاتها منفصلة عما حولها ، وإنما يجب أن ننظر إليها في نطاق حوض البحر الأبيض المتوسط كجزء منه وكجانب له مسكاه المحدد في تطور هذا الإقليم ، يفسر عير من الجوانب ويكملها ، ونفهمه في نفس الوقت بالقياس إليها ، بحيث تتكون من هذه الجوانب جميعا وحده حضارية متماسكة .

## الهوامش

1. Cary, M., The Geographic Background of Gr. and Rom. History, pp. 1 ff.
- 2\* Westermann, W.L., The Library of Ancient Alexandria, pp. 1 - 16
3. Breasted, J.H., Ancient Times, p.p. 371-2 & Fig. 166. Cary & Haarhoff, Life & Thought in the Gr. & Rom. World, p.p. 220 - 5  
لطفى عبد الوهاب يحيى : أثر العامل الجغرافى فى تاريخ اثينا ، ص ١٨
4. Breasted, J. H., op. cit pp. 107-8
5. Bury, J.B., A Hist. of Greece, pp. 86-120.
6. Cary, M., A History of Rome, p. 3.
- 7، دل دورانت : قصة الحضارة ترجمة محمد بدران ( الجزء الاول من المجلد الثانى )  
ص ٢٤٥ - ص ٣٠٧ .
8. Jones. A.H.M., Cities of the Eastern Rom. Provinces, pp. 311 ff
9. Milne, J. G., A History of Egypt uuder Roman Rule pp. 2.
10. Greenidge, A.H.J., Rom. Public Life, pp, 440-4.
11. Homer, Odessy, I. 320  
لطفى عبد الوهاب يحيى : مقدمة تاريخية للتفكير السياسى عند الاثينيين ، طبعة ثالثة ص ٨
12. Thukydides, III, 62.
13. Demosthenes, I, II, III
14. Tod. M. N., Gr. Hist. Inscrip. I. 96, II. 97, 195. Wiegand, I, 3, 142. Xen., Hell. IV. 5.1. Diop. Xiv, 92, 1.
15. لطفى عبد الوهاب يحيى : مقدمه تاريخيه ، ص ١٩ - ٢٠ .
16. Stevenson, G. H., Rom. Provinc. Administration, pp 7-8.
17. محمد عواد حسن : نشأة المسألة المصرية فى السياسة الرومانية، المجلد الثانى بحثية المصرية ،  
المجلد الرابع ، العدد الاول ( ١٩٥١ ) ص ١  
لطفى عبد الوهاب يحيى : مصر فى العصر الرومانى ص ٨  
لطفى عبد الوهاب يحيى : نفسه ص ٩ وما بعدها
- 18



19. Cícero, ad Familiares, XIII, 9.  
W. W. Fowler, Social Life at Rome in the Age of, Cicero pp. 74-80.
20. لطفي عبد الوهاب بشيرى : نفسه ص ١٤ - ١٠
21. Homo, L., Rom. Politic. Institutions, pp. 364 - 5
22. Cary, M., A Hist. of Rome, pp. 281 294.
23. Ibid. 309 - 13.
24. Toutain, J., Economic Life of the Ancient World, pp. 30-33.
25. Dem., III, 35., IV, 24
26. Xen. Hell. V, 4, 19.  
Aesch. II, 30 - 1  
Diod XVI, 85, 88  
Lycurg. Frg. 75  
Ps. Dem. XLIX.  
Hauvette-Besnault: Les Stratéges Atheniens; pp.97-118  
Cloché, p., Les Procés des Stratéges Athéniens (Rev. des Etudes Ath 1925) pp. 97 - 118.





